

# الحاضر والمستقبل

## المساواة بين الجنسين والسلام والأمن في عصر الكورونا

إحاطة إعلامية بشأن لبنان

### مقدمة

وحدت منظمة "حركة النوع الاجتماعي من أجل السلام والأمن (GAPS)" ومنظمة "الحركة القانونية العالمية (LAW)" و"مركز الموارد للمساواة بين الجنسين في لبنان (أبعاد)" مساعيها للعمل على جمع بيانات متعلّقة بآثار وباء كورونا المستجد (كوفيد-19) على المساواة بين الجنسين والسلام والأمن في لبنان. وجاء ذلك في إطار مشروع عالمي أسفر عن إصدار 10 أوراق قَطْرِيّة قائمة على الأدلة بشأن الآثار القصيرة والطويلة الأجل لوباء كوفيد-19 على النوع الاجتماعي وأيضاً ورقة متعددة الأقطار قائمة على الأدلة.

يهدف البحث إلى إطلاع المجتمع الدولي على تأثير وباء كوفيد-19 وكذلك الأوبئة المستقبلية المحتملة على النوع الاجتماعي والسلام والأمن سواء في سياق محدد أو على الصعيد العالمي، وكذلك يرمي إلى وضع سياسات وبرامج قائمة على توصيات مقدمة إلى المجتمع المحلي والدولي.

بالنسبة إلى منهجية البحث، فقد شملت دراسة مكتبية ومقابلات مع مقدمي معلومات رئيسيين من 11 منظمة معنيّة بحقوق المرأة وأخرى دولية عاملة في لبنان. كما تمّ إجراء مراجعة مكتبية أخرى والمزيد من المقابلات مع ثلاثة مشاركين في شباط/فبراير 2021. كانت المقابلات شبه منظمة، تبدأ بسبعة أسئلة عامة يليها أحد عشر سؤالاً عن مواضيع محددة. وقد اقتصر المشاركون على قيادات نسائية أو عضوات أو عاملات من المجتمع المدني المحلي ومنظمات دولية ومعاهد متخصصة بالبحوث والسياسات ومجموعات نسائية. ألقت آراؤهنّ الضوء على جوانب متعددة لآثار وباء كوفيد-19 على النوع الاجتماعي في لبنان. وقد استُخدمت هذه الآراء، إلى جانب الدراسة المكتبية، لإعداد ثماني توصيات خاصة بلبنان من أجل الاستجابة لآثار وباء كوفيد-19 وغيره من الأوبئة المستقبلية على النوع الاجتماعي والسلام والأمن.

### ملخص الاستنتاجات

أبرزت المقابلات الآثار المتعددة لوباء كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين والسلام والأمن. لقد تأثرت فئات محددة أكثر من غيرها بالوباء ومن ضمنها النساء اللواتي فقدن أعمالهنّ والعاملات المنزليات الأجنبية وأفراد مجتمع الميم والنساء والفتيات اللاجئات. إلا أن هذا التفاوت في أثر وباء كوفيد-19 على النوع الاجتماعي يتأكد عبر بضعة مسائل شائعة، منها ازدياد العنف ضد النساء ومعه تعذر الوصول إلى خدمات الحماية؛ وفقدان أعداد كبيرة لوظائفهنّ؛ والاعتماد المتزايد على دور المرأة في المنزل؛ وتضييق الخناق على حرية التنقل؛ والعجز عن الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب القيود المفروضة على التنقل. ومن الأمور التي زادت من تفاقم هذه المشاكل: غياب المرأة والفتاة ومجتمع الميم عن عمليات صنع القرار وتعذر الحصول على الموارد والتقنيات، بالإضافة إلى محدودية التمويل طويل الأجل المقدم إلى منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة مع النساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم.

### أثر وباء كوفيد-19 على النوع الاجتماعي

حددت المقابلات أحد أبرز آثار كوفيد-19 على النوع الاجتماعي وهو الارتفاع الحاد في العنف ضد النساء والفتيات خلال فترات "التعبئة العامة" وتقييد التنقل (مثل حظر التجول). وقد يعود هذا الارتفاع إلى عوامل عديدة، ومنها تمضية النساء والفتيات وقت أطول في المنزل وعجزهن عن مغادرة المنزل للابتعاد عن

الأوضاع المؤذية أو طلب خدمات الحماية. وتتعاظم هذه المشكلة بين عاملات المنازل واللاجئات المعرضات بشدة للخطر بوصفهن فئات مهمشة. وقد تبين من خلال المقابلات أن القضاء بادر إلى حد ما إلى معالجة العنف ضد النساء والفتيات وتأمين آليات للشكاوى عبر الإنترنت ومتابعة الشكاوى بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر البرلمان في كانون الأول/ديسمبر 2020 تشريعات جديدة تجرم بصورة عامة التحرش الجنسي. ومع ذلك، إنه لمن السابق لأوانه تقييم آثار هذا القانون.

وكشفت المقابلات أيضاً أن التعبئة العامة وتقييد التنقل استجابةً لوباء كوفيد-19 منعت النساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم من التنقل بحرية، ما زاد بدوره العمل غير مدفوع الأجر واحتمال التعرض للعنف. وعلاوةً على ذلك، تتولى النساء مسؤوليات رعاية متفاوتة تُلقى على عاتقهن داخل المنزل. وبالتالي يجري تعزيز أدوار المرأة في المنزل بطرق مقلقة؛ فالنساء محتجزات في منازلهن وغالبًا ما يترتب عليهن التوفيق بين الأعمال المنزلية واحتياجات الأسرة ورعاية الأطفال - وأيضًا وظائفهن إذا ما زلن يعملن. كما تضطر النساء اللواتي يحتفظن بأي مدخرات أو أموال إضافية إلى التخلي عنها من أجل توفير النقود لأطفالهن وإعالة الأسرة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعرّض الشوارع الفارغة نتيجة قرارات الإغلاق وحظر التجول للنساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم الذين يختارون الانتقال للمزيد من الخطر والمضايقات والعنف، بما في ذلك من قبل القوى الأمنية المكلفة بفرض الإغلاق. وتبين أن عاملات المنازل واللاجئات ومغائرات الهوية الجنسية على وجه التحديد شعرن بأنهن عرضة للتحرش الجنسي والاحتجاز المحتمل والاستجواب من قبل الشرطة عند التنقل في مرحلة الإغلاق.

وحددت المقابلات انتشار فقدان الوظائف بين النساء كأثر رئيسي ثانٍ لوباء كوفيد-19 على النوع الاجتماعي. في إطار الاقتصاد الرسمي، أُجبر فقدان الوظائف النساء على الاعتماد على معيل بديل لتحقيق الأمن الاقتصادي، الأمر الذي يعرضهن لانتهاكات اقتصادية محتملة من قبل شركائهن الحميمين وأفراد الأسرة الآخرين، ويحجمهن في الأوقات العصيبة. وفي الاقتصاد غير الرسمي الذي تزعزع بالكامل بسبب الوباء، أصبحت النساء أكثر ضعفًا نتيجة غياب الحماية الرسمية القانونية والعملية. وكان لهذا أثر استثنائي على النساء العاملات في القطاع الزراعي. أما بالنسبة إلى عاملات المنازل الأجنبية، فقد أدى انتشار فقدان الوظائف إلى عدم تسديد رواتبهن وتعرضهن إلى الإساءة والتشرد بعد رميهن في الشارع من قبل أصحاب العمل. وعلاوةً على ذلك، تشكل الإناث نسبة 80 في المائة تقريبًا من الكادر التمريضي في لبنان، ما يعني أن كثيرات ممن تمكّن من الاحتفاظ بوظيفة رسمية يعملن في الخطوط الأمامية لمواجهة وباء كوفيد-19، الأمر الذي يعرضهن لخطر الإصابة بالفيروس.

وتقع هذه المشاكل كلها في الوقت الذي يستمر فيه وباء كوفيد-19 بتدمير نظام الرعاية الصحية في لبنان. لم يؤدّ الوباء فحسب إلى وضع المزيد من العراقيل أمام وصول الفئات الضعيفة إلى الرعاية الصحية (لا سيّما النساء والفتيات وعاملات المنازل واللاجئات)، بل وكشفت المقابلات أيضاً أن النساء اللواتي فقدن وظائفهن ويفتقرن إلى مصدر دخل أصبحن الآن يعجزن عن دفع تكاليف الرعاية الصحية. فقيود الإغلاق تحدّ من الوصول إلى الرعاية الصحية، لا سيّما للنساء والفتيات اللاجئات، حيث أصبح الذهاب إلى المرافق الصحية أمرًا صعبًا. وأشارت المقابلات إلى أن النساء والفتيات يترددن في استخدام وسائل النقل العام للبحث عن الخدمات لأنها تعرضهن للتحرش الجنسي. كما تتردد النساء والفتيات في طلب خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بسبب ارتفاع أسعار منتجات النظافة وزيارات الأطباء والفحوص والأدوية ووسائل منع الحمل، فضلاً عن الوصمة الاجتماعية تجاه الساعات إلى مثل هذه الخدمات. وإلى ذلك، في الأماكن حيث كان يتم تقديم الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، حوّل مقدمو الرعاية الصحية انتباههم نحو معالجة الوباء.

ومع إطلاق لبنان لخطة التطعيم ضد فيروس كوفيد-19، ثمة مخاوف جديدة من ألا تتمكن المجتمعات المهمشة التي تضررت بشدة من الوباء (مثل اللاجئتين وعديمي الجنسية والعاملات المنزليات الأجنبية) من الحصول على اللقاح. كما ازداد حرمان عاملات المنازل من الخدمات الصحية إذ يُطلب من أصحاب العمل مرافقتهن أثناء حصولهن على الرعاية الصحية والكثيرات منهن لا يتلقين دخلًا، مما يجعلهن غير قادرات على دفع ثمن الخدمات التي قد يحتجن إليها. كما ينظر بعض أفراد المجتمع إلى العاملات المنزليات والأجنبيات واللاجئات على أنهن حاملات للفيروس، ما يزيد من عزلهن ووصمهن. وحتى الآن، تم جمع القليل جدًا من البيانات حول وصول العاملات المنزليات والأجنبيات إلى الرعاية الصحية وكيفية تأثير الوباء عليهن.

### الاستجابة لوباء كوفيد-19 من منظور النوع الاجتماعي

لقد أبرزت المقابلات ثغرات محددة. ولكن إذا تمت معالجتها يمكن أن تخفف بعض آثار الوباء على النوع الاجتماعي أو تزيلها. وبالرغم من أن الوباء أدى إلى قواعد شعبية منظمة من المجتمع المدني بين بعض الفئات المهمشة (على سبيل المثال عاملات المنازل) وزيادة الوعي بقوة بشأن عدم المساواة بين الجنسين والتحرش الجنسي والعنف ضد المرأة والفتاة، إلا أن هذا لم يؤدّ بعد إلى إدراج النساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم في عمليات صنع القرار على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.

وثمة أيضًا ثغرة أخرى في ما يتعلق بالموارد. فقد أدى الوباء، إلى جانب الأزمة الاقتصادية في لبنان وانفجار مرفأ بيروت، إلى استنفاد موارد المجتمع، الأمر الذي أجبر منظمات المجتمع المدني على التركيز على الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ التي تفتقر إلى منظور النوع الاجتماعي. كما أدت إجراءات الإغلاق إلى فرض قيود صارمة على البرامج التي تقدم خدمات قانونية شخصية ومباشرة لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي أو إغلاقها. وقد أجبر هذا المنظمات على الابتكار في طريقة تقديم الخدمات، في الغالب من خلال العمل عبر الإنترنت. إلا أن البنية التحتية التكنولوجية الضعيفة في لبنان لا تدعم مثل هذه الخدمات المقدمة

عبر الإنترنت، وتشير الاستنتاجات المستخلصة من المقابلات إلى أن وصول النساء والفتيات إلى الإنترنت من المرجح أن يكون محدوداً، وذلك بسبب الأعراف الاجتماعية والمصرف المحدود. كما أن هذا الانتقال إلى عالم الإنترنت قد فسح المجال أمام انتشار التسلط عبر الإنترنت والمضايقة الإلكترونية، وهذا يؤثر على النساء والفتيات إلى حد كبير، ما دفع العائلات إلى منح الفتيات الأفضلية في الوصول إلى الإنترنت. علاوةً على ذلك، يتأثر لبنان بانقطاع التيار الكهربائي المنتظم، ما يحد من استخدام الإنترنت خلال هذه الفترات لمن لا يستطيعون الاشتراك في مولدات خاصة.

أخيراً، هناك نقص في التمويل المستدام المقدم لمجموعات المجتمع المدني المحلية ومنظمات حقوق المرأة التي تُعنى بالامساواة بين الجنسين وتقديم الخدمات للنساء والفتيات ومجتمع أفراد الميم أثناء فترة الوباء. وعلى الرغم من أن النساء والفتيات في المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية يقدمن تقييماً للاحتياجات يراعي الفوارق بين الجنسين ويراعي المجتمع، إلا أنه غالباً ما يتم تجاهلهم من قبل الجهات المانحة الدولية. لم تفكر الجهات المانحة حقاً في دعم منظمات حقوق المرأة أو منظمات المجتمع المدني الصغيرة في المناطق الريفية التي غالباً ما تكون غير قادرة على التنافس على التمويل مع المنظمات الكبرى الكائنة في المدن. ونتيجة لذلك، تكافح تلك المنظمات الصغيرة من أجل البقاء والاستجابة. ولكن إن حصلت هذه المنظمات المحلية على المزيد من التمويل المستدام والدعم، ستكون قادرة على المناصرة والضغط لسنّ تشريعات تقدمية تتناول المساواة بين الجنسين والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وعلى زيادة الوعي وتوفير الخدمات لأولئك الذين يعانون من الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي ودعم آراء النساء وأفراد مجتمع الميم في عمليات صنع القرار.

## التوصيات

**التوصية الأولى: تمويل منظمات حقوق المرأة والمجتمع المدني:** من الضروري أن تقوم المنظمات المانحة بإدراج التحديات التي يطرحها وباء كوفيد-19 في عملها في مجال المساواة بين الجنسين. وبالتالي يتعيّن على الجهات المانحة زيادة التمويل من أجل تزويد منظمات المجتمع المدني، لا سيّما منظمات حقوق المرأة، بالمرونة لتمكين من توسيع نطاق عملها والتهيؤ للتصدي للتحديات المحلية من منظور النوع الاجتماعي؛ على أن يكون التمويل مستداماً وطويل الأجل واستراتيجياً ومُنصبّاً نحو منظمات معنية بحقوق المرأة خارج بيروت ومنظمات صغيرة غير معروفة جداً من قبل المجتمع الدولي (يمكن إيجاد كامل الأدلة الخاصة بهذه التوصية في الصفحة 7 من التقرير القطري).

**التوصية الثانية: خطة عمل وطنية للخدمات الصحية المتعلقة بالنوع الاجتماعي:** لا بدّ للخطة الوطنية الخاصة بالاستجابة لوباء كوفيد-19 من أن تأخذ في الحسبان احتياجات المجتمعات المهمشة وتخصص الموارد اللازمة لتأمين خدمات صحية تشمل الرعاية الصحية الأولية والفحوصات المجانية أو المدعومة لوباء كوفيد-19 وحقوق رعاية الصحة الجنسية والإنجابية. كما يجب على الحكومة والمجتمع الدولي بحث إمكانية نشر وحدات متنقلة لتلبية الاحتياجات على صعيد المجتمع، وتحديد احتياجات النساء والفتيات المهمشات. وبالتالي ينبغي لخطط العمل أن تعهد إلى الجهات المحلية ومنظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني المتمحورة حول المرأة مهمة تحديد احتياجات المجتمع لإيجاد حلول مستدامة وذات طابع مؤسسي لمعالجة القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويجب أيضاً أن تشمل الخطة حقوق الصحة الجنسية والإنجابية والاحتياجات الأساسية للنساء والفتيات. (يمكن إيجاد كامل الأدلة الخاصة بهذه التوصية في الصفحة 8 من التقرير القطري).

**التوصية الثالثة: مشاركة هادفة للنساء والفتيات:** يُعدّ تمثيل النساء والفتيات، لا سيّما أولئك المنتميات إلى مجتمعات مهمشة، أمراً بالغ الأهمية لتحديد احتياجات المجتمع وطرح منظور النوع الاجتماعي عند إعداد خطط العمل والحملات، تحديداً أثناء الاستجابة للأوبئة والأزمات. ويجب على المجتمع الدولي والمنظمات المانحة الضغط من أجل إدماج هادف للنساء والفتيات في تقييم العمل الإنساني والتخطيط له وتنفيذه. ولا بدّ من تمثيل المرأة في عمليات التشاور وأدوار صنع القرار وحملات التوعية مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية والمحلية. (يمكن إيجاد كامل الأدلة الخاصة بهذه التوصية في الصفحة 9 من التقرير القطري).

**التوصية الرابعة: منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية منه والاستجابة له:** يجب على الحكومة اللبنانية تعزيز تدابير الاستجابة المؤسسية لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية المجتمعات المهمشة والاستجابة بصورة فعالة. كما يجب أن تشمل إجراءات المستجيبين الأوائل توفير الدعم النفسي والاجتماعي والمأوى والأماكن الآمنة والخطوط الساخنة لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والناجين منه. ويتعيّن أيضاً على الحكومة اللبنانية التنسيق مع المنظمات المحلية لتشكيل فرق دعم للناجين. والأهم من ذلك، يجدر بالتدابير المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أن تشمل النساء والفتيات في المجتمعات المتضررة. كما يجب ضمان استمرارية عمل آليات العدالة خلال حالات الطوارئ لتمكين الضحايا والناجين من الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ولا بدّ أيضاً للمجتمع الدولي من الضغط على الحكومة لإنشاء خدمات آمنة عبر الإنترنت للإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى السلطات المختصة. (يمكن إيجاد كامل الأدلة الخاصة بهذه التوصية في الصفحتين 10 و 11 من التقرير القطري).

التوصية الخامسة: معلومات ضرورية عن وباء كوفيد-19 والمجتمعات المهمشة والوصول إلى التكنولوجيا: يجب على الحكومة اللبنانية اتخاذ الخطوات التالية لضمان حصول المجتمعات المهمشة على معلومات ضرورية بشأن وباء كوفيد-19 والأوضاع الصحية المستقبلية وحالات أخرى طارئة:

- نشر معلومات ضرورية بشأن وباء كوفيد-19 ومرافق الفحص والوصول إلى العدالة والخدمات الأساسية من خلال بيانات مؤكدة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي
- تجهيز منظمات المجتمع المدني الشعبية لنشر معلومات من منظور النوع الاجتماعي للمجتمعات المهمشة حول الوصول إلى الخدمات الصحية والعدالة؛
- اتخاذ التدابير المناسبة لمنع نشر معلومات مضللة ومساءلة الأشخاص الذين ينشرون معلومات مضللة؛
- على المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني التعاون مع الحكومة اللبنانية وتزويدها بالدعم التقني والضغط من أجل إعداد المعلومات الضرورية ونشرها بشكل نماذج تحت عنوان "أعرف حقوقك".

يجب على الحكومة اللبنانية أيضاً ضمان توفر خدمات إنترنت جيدة بأسعار معقولة لجميع المجتمعات ليتمكنوا من الوصول إلى الخدمات الأساسية. (يمكن إيجاد كامل الأدلة الخاصة بهذه التوصية في الصفحتين 11 و12 من التقرير القطري).

التوصية السادسة: قوانين عمل وتوظيف تكميلية والوصول إلى العدالة: يجب على المجتمع الدولي الضغط من أجل سياسات وقائية تحمي حقوق النساء والفتيات ومجتمع الميم. ويجب على الحكومة اللبنانية تخصيص الموارد لتحسين الوصول إلى العدالة للمجتمعات المهمشة، بما في ذلك العاملات الأجنبيات واللاجئات. ويجدر بقوانين الطوارئ وصنع السياسات أن تشتمل على منظور النوع الاجتماعي وأن تحمي النساء والفتيات من إساءة المعاملة والاستغلال في المنزل وفي مكان العمل. كما يجب اتخاذ تدابير لتأمين حقوق العاملات غير الرسميات وحمايتهن من السياسات التمييزية وإلغاء نظام الكفالة. (يمكن إيجاد كامل الأدلة الخاصة بهذه التوصية في الصفحة 13 من التقرير القطري).

التوصية السابعة: تغيير المعايير الاجتماعية ونهج النوع الاجتماعي التحويلي، بما في ذلك الوعي العام: خصصت المنظمات الدولية الموارد من خلال تقديم المساعدة النقدية ومستلزمات النظافة الشخصية والكرامة. ومع ذلك، يجب على الحكومة اللبنانية أن تتصدى مسبقاً للأعراف الاجتماعية والثقافية التي تؤثر سلباً في النساء والفتيات والأشخاص غير المطابقين للنوع الاجتماعي النمطي، مثلاً في الوصول إلى احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية والرعاية المجانية. يجب بذل هذه الجهود بطريقة مستدامة وطويلة الأجل من خلال برامج توعوية عامة وتوعية الأطراف المعنية الرئيسية بالنوع الاجتماعي ومن خلال إجراء تغييرات على السياسات. (يمكن إيجاد كامل الأدلة الخاصة بهذه التوصية في الصفحة 14 من التقرير القطري).

التوصية الثامنة: نهج شامل ومنسق ومسؤول: يجب مراقبة الفعالية في تنفيذ خطط العمل الوطنية وتدخل المجتمع الدولي ووضعها في متناول الناس لإبداء تعليقاتهم. ومن شأن هذا أن يَكُن المجتمعات المستهدفة والأشخاص المتضررين من الإبلاغ عن الثغرات التي تعترى الخدمات وعن انتهاكات الحقوق. وبالإضافة إلى ذلك، قد تساهم التعليقات وآليات المساءلة في سدّ الفجوة في المعلومات والمعارف حول آثار وباء كوفيد-19 على مختلف المجتمعات. (يمكن إيجاد كامل الأدلة الخاصة بهذه التوصية في الصفحة 15 من التقرير القطري).

## الشركاء

أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين هي منظمة معتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين بوصفها شرطاً أساسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتألف من مجموعة متفانية من الناشطين والمحامين والاستشاريين والاختصاصيين الاجتماعيين والباحثين. تشكل «أبعاد» جهة فاعلة رائدة في مجال المساواة بين الجنسين في المنطقة، ولذلك تتخذها الكيانات المحلية والإقليمية والدولية التي تعزز المساواة بين الجنسين وبناء السلام والتنمية المستدامة كمرجع وشريك موثوق به.

حركة النوع الاجتماعي من أجل السلام والأمن (GAPS) هي شبكة المجتمع المدني البريطانية للمرأة والسلام والأمن. تنتسب منظماتنا إلى المنظمات غير الحكومية المعنية بمجالات التنمية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية وبناء السلام. تأسست منظماتنا بهدف تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1325. تشجع GAPS حكومة المملكة المتحدة على تنفيذ التزاماتها الدولية تجاه النساء والفتيات في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم وتخضعها للمساءلة في هذا الصدد.

الحركة القانونية العالمية (LAW) هي منظمة مستقلة غير ربحية تتكون من شبكة ومجمع من المحامين والمستشارين البارزين في مجال حقوق الإنسان. تقدم LAW مساعدة قانونية مبتكرة للأشخاص الأقل تمثيلاً في المناطق الهشة والمتضررة بالصراع. تقف LAW في خط المواجهة في الحرب للقضاء على اللامساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات في لبنان، مقدّمة المساعدة القانونية والتمثيل القانوني والتوعية لآلاف النساء والفتيات المستضعفات.

هذا تقرير مستقل أُعدّ بتكليف وتمويل من وزارة الخارجية والكونولث والتنمية. ويجدر بالذكر أن هذه المادة ممولة من "المعونة المقدمة من المملكة المتحدة" عن طريق الحكومة البريطانية، إلا أن الآراء المطروحة لا تعبر بالضرورة عن سياسات حكومة المملكة المتحدة.

This report is funded by:



HM Government

